

وتنتهى المسألة . لكن قاتل نفسه تحرم عليه الجنة .

إذن فقبل أن يقول لى : لا تقتل غيرك قال لى : إياك وأن تقتل نفسك . إذن فسبحانه ليس بغيرور فقط على الناس منك ، بل يغار عليك أيضاً من نفسك ، ولذلك فحين شرع سبحانه القصاص فى القتل شرعه ليحميك لا ليجرئك على أن تقتل ، أما عندما يأمر سبحانه : أن من قَتَلَ يُقْتَلْ . فهو يقسط ويعدل ، والقصد من هذا الحفاظ على حياتين ؛ لأنك إن علمت أنك إن قَتَلْتَهُ قُتِلْتَ لا تقتل . ومادمت لا تقتل فقد حميت حياتين حياة من كنت ستقتله وحياتك من أن يقتص منك وهذا هو معنى قوله :

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾

(من الآية ١٧٩ سورة البقرة)

إذن فالذى يتفلسف ويقول : هذه بشاعة وكذا وكذا نقول له : الذى يشرع القصاص أيريد أن يقتل ؟ لا ، بل يريد أن يحمى حياتك ؛ لأن القاتل عندما يعلم أنه إن قَتَلَ يُقْتَلْ فلا يقتل ، ومادام لا يقتل نكون قد حافظنا على حياته وحياة الآخر . إذن فقوله : « ولكم فى القصاص حياة » قول صدق .

وعندما تكلم الحق عن القتال والقتل ينبهنا : إياكم وأن تجترثوا بسبب هذه المسائل على دماء الناس ولا على حياتهم ؛ لذلك يتكلم سبحانه عن القتل المحظور فى الإيمان والإسلام ويقول :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً
وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ
وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ
كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةً مُّؤْمِنَةً وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ
وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ
وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ
فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٢﴾

جاء هذا القول بعد أن تكلم سبحانه عن القتال لتثبيت أمر الدعوة ، ولما كان القتال يتطلب قتل نفس مؤمنة نفساً كافرة، ناسب ذلك أن يتكلم الحق سبحانه عن القتل .

والقتل - كما نعلم - محاولة إزهاق روح الحى بنقض بنيته . والحى وإن لم ينقض بنيته حين يأتى أجله يموت . إذن فنقض البنية من الإنسان الذى يريد أن يقضى على إنسان عمل غايته إنهاء الحياة ، فلا يظن ظان أن القاتل الذى أراد أن ينقض بنية شخص يملك أن ينهى حياته ، ولكنه يصادف انقضاء الحياة ، فالذى ينهى الحياة هو الحق سبحانه وتعالى . ولذلك قلنا : إن الجزاء إنما وقع على القاتل لأنه أمام القتل ولكن لأن القاتل تعجل فى أمر استأثر الله وحده به ، والقتل ميت بأجله ، فالحق سبحانه وتعالى هو الذى استخلف الإنسان فى الكون ، والاستخلاف شرحه الحق فى قوله :

﴿وَأَسْتَعْمَرَ كُرْفِيهَا﴾

(من الآية ٦١ سورة هود)

فالله هو الذى جعل الإنسان خليفة فى الكون ليعمر هذا الكون ، وعمارة الكون تنشأ بالتفكير فى الارتقاء والصالح فى الكون ، فالصالح نتركه صالحاً ، وإن استطعنا أن نزيد فى صلاحه فلنفعل .

الأرض - على سبيل المثال - تنبت الزرع ، وإن لم يزرعها الإنسان فهو يجذ زرعاً

خارجاً منها ، والحق يريد من الإنسان أن ينمى في الأرض هذه الخاصة فيأت الإنسان بالبذور ويحراث الأرض ويزرعها . فهذا يزيد الأمر الصالح صلاحاً . وهذا كله فرع وجود الحياة .

إذن فالاستخلاف في الأرض لإعمارها يتطلب حياة واستبقاء حياة للخليفة . ومادام استبقاء الحياة أمراً ضرورياً فلا تأت أيها الخليفة لخليفة آخر مثلك لتنتهى حياته فتعطل إحياءه للأرض واستعمارها لها . فالقتال إنما شرع للمؤمنين ضد الكافرين ؛ لأن حركة الكافرين في الحياة حركات مفسدة ، ودرء المفسدة دائماً مقدم على جلب المصلحة . فالذى يفسد الحياة يقاتله المؤمنون كي تنهى الحياة فيه ، ونخلص الحياة من معوق فيها .

إذن فيريد الحق أن تكون الحياة لمن تصلح الأرض بحياته . والكافرون يعيشون في الأرض فساداً ، ويعيشون على غير منهج ، ويأخذون خير الضعيف ليصيروا هم به أقوياء ، فشرع الله القتال إما ليؤمنوا فيخضعوا للمنهج ، وإما ليخلص الحياة من شرهم . فإذا ما وجه الإنسان القتل لمؤمن - وهو في ذاته صالح للاستعمار في الحياة - يكون قد جنى على الحياة ، وأيضاً لو قتل الإنسان نفسه يكون قد جنى على الحياة كذلك ، لماذا ؟ لأنه أفقد الحياة واحداً كان من الممكن أن يعمر بحركته الأرض .

فإن اجتراً على حياته أو على حياة سواء فلا بد أن نؤدبه . كيف ؟ قال سبحانه :

﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا ﴾

(من الآية ٢٧ سورة يونس)

والتشريع الإسلامى وضع للقاتل عن سبق إصرار وترصد عقاباً هو القتل . وبذلك يحمى التشريع الحياة ولا ينمى القتل ، بل يمنع القتل . إذن ، فالحدود والقصاصات إنما وضعت لتعطى الحياة سعة في مقوماتها لا تضيقها في هذه المقومات ، والحق سبحانه وتعالى حينما تكلم عن القتال المشروع أراد أن يوضح لنا : إياكم أن تتعدوا بهذه المسألة ، وتستعملوا القتال في غير الأمر المشروع ، فإذا ما اجتراً إنسان على إنسان لينهى حياته في غير حرب إيمانية شرعية فماذا يكون الموقف ؟

يقول التشريع : إنه يقتل ، وكان يجب أن يكون في بالك ألا تحترىء على إزهاق حياة أحد إلا أن يكون ذلك خطأ منك ، ولكن إن أنت فعلت خطأ نتج عنه الأثر وهو القتل . فماذا يكون الأمر ؟ هناك منفعل لك وهو القتل وأنت القاتل ولكن لم تكن تقصده ، هما - إذن - أمران : عدم القصد في ارتكاب القتل الخطأ ، والأمر الثاني هو حدوث القتل .

يقول التشريع في هذه المسألة : إن القاتل بدون قصد قد أزهاق حياة إنسان ، وحياة هذا الإنسان لها ارتباطات شتى في بيئته الإيمانية العامة ، وله ارتباطاته ببيئته الأهلية الخاصة كعائلته ، العائلة له أو العائل لها أو الأسرة أو الأقرب من الأسرة وهو الأصل والفرع ، فكم دائرة إذن ؟ دائرة إيمانية عامة ، ودائرة الأهل في عمومها الواسع ، ودائرة الأسرة ، ودائرة خصوصية الأسرة في الأصل والفرع . وحين تنهى حياة إنسان في البيئة الإيمانية العامة فسوف تتأثر هذه البيئة بنقصان واحد مؤمن خاضع لمنهج الله ومفيد في حركته ؛ لأن الدائرة الإيمانية فيها نفع عام .

لكن الدائرة الأهلية يكون فيها نفع خاص قليلاً والدائرة الأسرية نجد أن نفعه فيها كان خاصاً بشكل ما ، وفي الأصل والفرع نجده نفعاً مُهمّاً وخاصاً جداً . إذن فهذا القتل يشمل تفريعاً لبيئة عامة وبيئة أسرة وبيئة أصل وفرع .

ولذلك أريد أن تلاحظوا في أحداث الحياة شيئاً يمر علينا جميعاً ، ولعل كثيراً منا لا يلتفت إليه ، مع أنه كثير الحدوث ، مثلاً : إذا كنا جالسين في مجتمع وجاء واحد وقال : « فلان مات » ، وفي هذا المجتمع أناس يعرفونه معرفة عامة . وآخرون يعرفونه معرفة خاصة ولهم به صلة ، وأناس من أهله ، وفيه والد الميت أو ابنه ، انظروا إلى أثر النعمى أو الخبر في وجوه القوم ، فكل واحد سينفعل بالقدر الذى يصله ويربطه بمن مات . فواحد يقول : « يرحمه الله » وثاني يتساءل بفزع : « كيف حدث ذلك » ؟ وثالث يبكى بكاء مرّاً ، ورابع يبكى جارية ليرى الميت . الخبر واحد فلماذا يتعدد أثر وصدى الانفعالات ، ولماذا لم يكن الانفعال واحداً ؟

نقول : إن الانفعال إنما نشأ قهراً بعملية لا شعورية على مقدار نفع الفقيد لمن يفعل لموته ؛ فالذى كان يلتقى به لئاماً ويسيراً في أحيان متباعدة يقول : « رحمه

الله . والذي كان يجالسه كل عيد يفكر في ذكرياته معه ، وحتى نصل إلى أولاده فنجد أن المتخرج الموظف وله أسرة يختلف انفعاله عن الخريج حديثاً أو الذي يدرس ، أو البنت الصغيرة التي مازالت تتلقى التعليم ، هؤلاء الأولاد يختلف تلقيهم للخبر بانفعالات شتى ، فالابن الذي له أسرة وله سكن يتلقى الخبر بانفعال مختلف عن الابن الذي مازال في الدراسة ، وانفعال الابنة التي تزوجت ولها أسرة يختلف عن انفعال الابنة التي مازالت لم تجهز بعد .

إذن فالانفعال يحدث على مقدار النفعية ، ولذلك قد نجد لها على صديق أكثر مما نجد لها على شقيق . وقالوا : من أحب إليك ، أخوك أم صديقك ؟ . قال : النافع . إذن تلقى خبر انتهاء الحياة يكون مختلفاً ، فالحزن عليه والأسف لفراقه إنما يكون على قدر إشاعة نفعه في المجتمع .

فالذي تجد المجتمع كله هائجا واثرا وحزيناً لفراقه كان نافعاً للمجتمع كله ، والذي تبكى عليه أسرته فقط نقول : إنه كان على قدر نفعه لأسرته وأولاده ، وقد يموت واحد ولا يحس أحد أن الكون قد نقص . وهذا هو السبب في أنهم أرادوا أن يجعلوا لكل واحد وطناً . وقالوا : إن أوطان الناس على قدر هماتهم . فواحد ليس له وطن إلا نفسه فقط ؛ يرى كل شيء لنفسه ولا يرى نفسه لأحد حتى ولو كانوا أولاده .

وهناك واحد يكون وطنه أسرته يعمل على قدر نفعها ، وواحد يكون وطنه عائلته وقريته ، وواحد وطنه أمته . وواحد وطنه العالم كله . إذن فعندما يفجع المجتمع في واحد فالهزة تأتي على قدر وطنه ، وعندما يفاجأ الناس بواحد يُقتل عن طريق الخطأ فالفاعل معذور . ولكن عذره لم يمنع أن تعدى فعله وأن الآخر قد قتل ؟ . فالأثر قد حصل ، وتحدث الهزة للأقرب له في الانتفاع ، ولأن القتل خطأ فلن يتم القصاص من القاتل ، ولكن عليه أن يدفع دية ، وهذه الدية توزع على الناس الذين تأثروا بفقدان حياته ؛ لأن هناك قاعدة تقول : « بسط النفع وقبض الضرر » .

إنك ساعة ترى شيئاً سينفعك فإن النفس تنبسط ، وعندما ترى شيئاً سيضررك فإن النفس تنقبض . وعندما يأتي للإنسان خبر موت عزيز عليه فإن نفسه تنقبض ، وساعة يأتيه من بعد ذلك خير وهو حصوله على جزء من دية القتل فالنفس تنبسط ، وبذلك يتم علاج الأثر الحادث عن القتل الخطأ .

والدية بحكم الشرع تأتي من العاقلة ، ويشترط ألا تؤخذ من الأصول والفروع ، فلا تجتمع عليهم مصيبة فقد إنسان على يد أحد من أصولهم أو فروعهم وهم بذلك يفزعون فلا يجمع عليهم هذا الأمر مع المشاركة في الدية . كأن التشريع أراد أن يعالج الهزة التي صنعها انحراف بعلاج هو وقاية من رد الفعل فيحقق التوازن في المجتمع . فمن يقتل خطأ لا يقتص منه المجتمع ولكن هناك الدية . ومن أجل إشاعة المسؤولية فالقاتل لا يدفعها ، ولكن تدفعها العاقلة ؛ لأن العاقلة إذا ما علمت أن من يجنى من أهلها جناية وأنها ستتحمل معه فإنها تعلم أفرادها فن صيانة حقوق غيرهم ؛ لأن كل واحد منها سيدفع ، وبذلك يحدث التوازن في المجتمع .

والحق سبحانه وتعالى يعلمنا أن نستبعد أن يقتل مؤمن مؤمناً إلا عن خطأ ، فلا يستقيم أن يحدث ذلك عمداً فيقول : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ » ومعنى هذا أن مثل هذا القتل لا يصح أن يحدث عن قصد ؛ لأن اللحمة - بضم اللام - الإيمانية تمنع هذا . لكن إن حدث هذا فما العلاج ؟ . « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » .

ولا يذكر سبحانه هنا القصاص ، فالقصاص قد تقدم في سورة البقرة في قوله تعالى :

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾

(من الآية ١٧٨ سورة البقرة)

والقصاص حق الولي فله أن يعفو أو أن يأخذ الدية ، كأن يقول : عفوت عن القصاص إلى الدية . ويجب أن نفرق بين الحد وبين القصاص . فالقصاص حق الولي ، والحد حق الله . وللولي أن يتنازل في القصاص ، أما الحدود فلا يقدر أحد أن يتنازل عنها ، لأنها ليست حقاً لأحد ولكنها حق لله .

إذن فالقتل الخطأ قال فيه : « فتحرير رقبة مؤمنة » وهنا قد نسأل : وماذا يستفيد أهل المجنى عليه بالقتل من تحرير رقبة مؤمنة ؟ . هل يعود ذلك على أهل القتل بسيط في النفع ؟ . قد لا تفيدهم في شيء ، لكنها تفيد المجتمع ؛ لأن مملوك الرقبة وهو العبد أو الأمة هو مملوك لسيده ، والسيد يملك حركة العبد ، ولكن عندما يكون

العبد حراً فهو حر الحركة ؛ فحركة العبد مع السيد محدودة ، وفي حريته حركة مفيدة للمجتمع .

إذن فالقبض الذي حدث من قتل نفس مؤمنة يقابلها بسط في حرية واحد كان محكوماً في حركته فنقول له : انطلق في حركتك لتخدم كل مجتمعك . ويريد الحق بذلك أن يفتح مصرفاً لحرية الأرقاء ضمن المصارف الكثيرة التي جعلها الإسلام لذلك .

وبعد هذا القول « ودية مسلمة إلى أهله » لكي تصنع البسط في نفوس أهله ليعقب القبض نتيجة خير القتل . ولذلك نجد أسرة قد فجعت في أحد أفرادها بحادثة وعاشوا الحزن أياماً ثم يأخذون الأوراق ويصرفون بها الدية أو التعويض ، مما يدل على أن في ذلك شيئاً من السلوى وشيئاً من التعزية وشيئاً من التعويض ، ولو كانت المسألة مزهوداً فيها لقالوا : « نحن لا نريد ذلك » ، ولكن ذلك لا يحدث .

وبعد ذلك نجد الذي فقد حياة حبيب لا يظل في حالة حزن ليفقد حياة نفسه ، ففي الواقع يكون الحزن من الحزين على نفسه بمقدار ما فات عليه من نفع عندما قُتل له القتيل ، والحزين إنما حزن لأن القتيل كان يثرى حياته ، فلما مات صارت حياة النفع منه بلا إثراء .

ولو رأينا إنساناً يحزن لفقد واحد وقلنا له : احتفظ بجثمانه لمدة أسبوع لترتوي من أشواقك إليه ، وبعد ذلك نأخذه منك لندفنه أيرضى ؟ لن يرضى أبداً بذلك . أو نقول للحزين : « لن نقدم لك طعاماً لمدة أسبوع لأنك في حالة حزن هنا لن يوافق الحزين ، وزوجة الفقيد تذرف عيناها الدمع وتبكي عليه لكنها تأكل وتشرب .

إذن فالمسألة يجب أن تكون واضحة لاستقبال أقضية الحق وهي أقضية لا تنقض نواميس الله في الكون . وبعد ذلك يريد الحق أن يشيع التعاطف بين الناس ، فإذا قال أهل القتيل لأهل القاتل : نحن لا نريد دية ، لأن مصيبتكم في القتل مثل مصيبتنا فيه ، وكلنا إخوة فما الذي يجري في المجتمع ؟ الذي يحدث من النفع هو أضعاف أضعاف ما تؤديه الدية ، إذن فهذا تريب للدية ، فساعة يعرف الطفل في العائلة أنه

كان مطلوباً منهم دية لأن أباه قد قُتل ، وعفا أهل القَتيل فلم يأخذوا الدية ، هذا الطفل سيعرف عندما يَشِبُّ ويعقل الأمور أن كل خير عند أسرته ناتج من هذا العفو وهذه العفة ، فيحدث الود .

إذن فالحق سبحانه وتعالى يريد أن يربب إشاعة المودة والصفاء والنفعية . فإذا ما حزن واحد لفقدان إنسان بالقتل الخطأ قد يأخذ الدية فينتفع ، وإن لم يأخذها فهو ينتفع أكثر ؛ لذلك يقول الحق : « ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » .

وهذا ما يحدث إذا ما قتل مؤمن مؤمناً خطأ في بيئة إيمانية ، ولكن ما الذي يحدث عندما يتم قتل مؤمن لواحد من قوم أعداء والمقتول مؤمن ويعيش بين الكفار ؟ . هانحن أولاء نرى عدالة التشريع الإلهي ، وحتى نزداد يقيناً بأن الله هو رب الجميع ؛ لذلك قال الحق : « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن ، أى كان المقتول من قوم في حالة عدا مع المسلمين فهو لا يستحق الدية ؛ لأنه يحيا في قوم كافرين .

هكذا نجد التشريع هنا قد شرع لثلاث حالات : شرع لواحد في البيئية الإيمانية ، وشرع لواحد مؤمن في قوم هم أعداء للمؤمنين ، وشرع لواحد قد قُتل وهو من قوم متحالفين مع المسلمين . وكل واحدة لها حكم ، والحكم في حالة أن يكون القَتيل من قوم بينهم وبين المسلمين عدا وهو مؤمن ، فتحرير رقبة مؤمنة ، وذلك للتعويض الإيماني فينطلق عبد كان محدود الحركة لأن هناك مَنْ مات وانتهت حركته ، وفي هذا تعويض للمجتمع عندما تشيع حركة العبد . وماذا نفعل في الدية ؟ . لا يأخذون الدية ؛ لأن الدية موروثة ، وهم من الكفار وليس بين الكفار والمسلمين توارث أى فليس هنا دية .

وعندما ننظر إلى قول الحق : « فإن كان من قوم عدو لكم » نجد أن كلمة « عدو » مفردة في ذاتها ، ولكنها تشمل كل القوم ، وفي اللغة نقول : « هو عدو » و « هما عدو » و « هم عدو » وإن تنوعت عداوتهم فهم أعداء ، ولكن عندما يتحد مصدر العدا فهم عدو واحد . والحق يقول : « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » ولم يورد سبحانه هنا الدية لأن القوم على عدا للإسلام فلا دية لهم ؛ لأنه لا توارث .

ويقول الحق : « وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » فإذا أعطى المسلمون قوماً عهداً من العهود فلا بد من الوفاء . هذا الوفاء يقتضى تسليم دية لأهله ؛ لأن هذا احترام للعهد ، وإلا فما الفارق بيننا وبينهم . . . والدية - كما نعلم - تدفعها العاقلة ، ويقول الحق في بيان حق الله في أمر القتل خطأ : « وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » أى فمن لم يجد الرقبة أو لم يتسع ماله لشرائها فصيام الشهرين بكل أيامهما ، فلا يفصل بينهما إلا فاصل معذر كأن يكون القاتل - دون قصد - على مرض أو على سفر . وبمجرد أن ينتهى المرض أو السفر فعليه استكمال الصوم .

ولماذا هذا التابع الحكيم ؟ . لأن الله سبحانه وتعالى يريد أن يجعل هذه المسألة شاغلة لذهن القاتل ، ومادامت تشغل ذهنه فالصيام لا بد أن يكون متتابعاً ، فلولم يكن الصيام متتابعاً لأصاب القاتل غفلة . « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » .

ولماذا قال الحق : « توبة من الله » ؟ . والتوبة - كما نعرف - قد تكون من العبد فنقول : « تاب العبد » .

وقد تسند التوبة إلى الحق فيقال : « تاب الله عليه » ومراحل التوبة ثلاث : حين يشرع الله التوبة نقول : تاب الله على العباد فشرع لهم التوبة فلا أحد يتوب إلا من باطن أن الله شرع التوبة ؛ لأنه لو لم يشرع الله التوبة لتراكمت على العباد الذنوب والخطايا .

وتشريع التوبة هو تضيق شديد لنوازع الشر ، فلولم يشرع الله التوبة لكان كل من ارتكب ذنباً يعيث في الأرض بالفساد . فحين شرع الله التوبة عصم المجتمع من الأضرار . فلأنه شرع التوبة ، فهو - سبحانه - يتوب ، هذه هي المرحلة الأولى . ومادام الله قد شرع التوبة فالمذنب يتوب ، هذه هي المرحلة الثانية ، وساعة شرع الله التوبة ويتوب المذنب فالله يقبل التوبة ، هذه هي المرحلة الثالثة .

وهكذا نرى دقة القرآن حين قال :

﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

(من الآية ١١٨ سورة التوبة)

وبعد أن يتوبوا فإن الله يقبل التوبة عن عباده .

إذن فالتوبة الأولى من الله تشريع . والتوبة الثانية من الله قبول ، والوسط بينهما هي توبة الإنسان .

ويذيل الحق الآية : « توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً » ف سبحانه يشترع التشريع الذي يجعل النفوس تحيا في مناخ طبيعي وفي تكوينها الطبيعي ، فلو تصورنا أن إنساناً قد قُتل خطأ وتركنا أهل المقتول بلا ترضية فلن يستفيد المجتمع الإيماني من قتله .

إذن فالعلم من الله بالنفس البشرية جعل من قتل خطأ يُفيد المجتمع الإيماني بتحرير رقبة ، فيزيد المجتمع إنساناً حراً يتحرك حركة إيمانية ؛ لذلك اشترط الحق أن تكون الرقبة مؤمنة ، حتى نضمن أن تكون الحركة في الخير ، فنحن لا نحرر رقبة كافرة ؛ لأن الرقبة الكافرة عندما تكون مملوكة لسيد فشرها محصور ، لكن لو أطلقناها لكان شرها عاماً . وبعد تحرير الرقبة هناك الدية لننثرها على كل مفرع في منفعته فيمن قُتل ، ولا نأخذها من أصول القاتل وفروعه ، فلا نجمع عليهم مصيبتين القتل الذي قام به أصلهم أو فرعهم ؛ لأن ذلك - لاشك - سيصيبهم بالفزع والخوف والاشفاق على من جنى منهم . وأن يشتركوا في تحمل الدية . وذلك العمل ناشئ عن حكمة . فإذا كان الذي يضع الأشياء في موضعها هو خالقها ، فلن يوجد أفضل من ذلك لتستقيم الأمور .

وفي المجال البشري نجد أن أي آلة من الآلات - على سبيل المثال - مكونة من خمسين قطعة ، وكل قطعة ترتبط بالأخرى بمسامير أو غير ذلك ، ومادامت كل قطعة في مكانها فالآلة تسير سيراً حسناً ، أما إذا توقفت الآلة فإننا نستدعي المهندس ليضع كل قطعة في مكانها ، وكل شيء حين يكون في موضعه فالآلة تمشي باستقامة ، وكل حركة في الوجود مبنية على الحكمة لا ينشأ فيها فساد ؛ فالفساد إنما ينشأ من حركات

تحدث بدون أن تكون على حكمة . والحكمة مقولة بالتشكيك ، فهناك حكيم وهناك أحكم . وقديماً - على سبيل المثال - كنا نرى الأسلاك الكهربائية دون عوازل فكان يحدث منها « ماس » كهربائي . وعندما اكتشفنا العوازل استخدمناها وعدلنا من تصنيعنا للأشياء . وكنا نجد الأسلاك في السيارة - مثلاً - ذات لون وحجم واحد ، فكان يحدث الارتباك عند الإصلاح ، لكن عندما تمت صناعة كل سلك بلون معين ، فسهل هذا عملية الإصلاح .

فالحكمة هي وضع الشيء في موضعه ، فما بالناس حين يكون من يضع الشيء في موضعه هو خالفنا ؟ لن نجد أفضل ولا أحسن من ذلك .

فإذا ما رأينا خللاً في مجتمع فلنعلم أن هناك شيئاً قد ناقض حكمة الله . وعندما نبحث عن العطب سوف نجده ، تماماً مثلما تبحث عن العطب في أى آلة وتأق لها بالمهندس الذى يصلحها . ويجب أن نرده إلى من خلق المجتمع ، ونبحث عن علاج الخلل بحكم من أحكام الله . ولذلك أرشدنا الحق إلى أننا إن اختلفنا فى شيء فلنرده إلى الله وإلى الرسول حتى لا نضل في تعب .

وبعد ذلك يتكلم الحق عن القتل العمد ، وقد يقول قائل : أما كان يجب أن يحدثنا الله عن القتل العمد أولاً ؟ ونقول : الحق لو تكلم عن القتل العمد أولاً لكان ذلك موحياً أنه يحدث أولاً ، ولكن الحق يوضح : لا يصح أن تأتى هذه على خيال المؤمن .

ويسأل سائل : لماذا لم يقل الحق : « وما كان لمسلم » . ونقول : يجب أن ننتبه إلى أن الحق نادى المؤمن لأن الإيمان عمل قلبى ، ولهذا كان النداء للمؤمنين ولم يكن النداء للمسلمين ؛ لأن الإسلام أمر ظاهرى ، فقد يقتل إنسان يتظاهر بالإسلام إنساناً مؤمناً . لهذا نادى الحق بالنداء الذى يشمل المظهر والجوهر وهو الإيمان .

وحين يشرع الحق فلا بد أن يأتى بالجزاء والعقاب للذى يقتل عمداً . وهو يقول :

فلما بلغ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أهدر دمه . ومعنى « أهدر دمه » أباح دمه ، أى أن مَنْ يقتله لا عقاب عليه ، إلى أن جاء يوم الفتح فَوُجِدَ

« مقيس » متعلقاً بأستار الكعبة ليحتفى بها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله ، « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

وهنا نجد أكثر من مرحلة في العذاب : جزاء جهنم ، خلود في النار ، غضب من الله ، لعنة من الله ، إعداد من الله لعذاب عظيم . فكأن جهنم ليست كل العذاب ، ففيه عذاب وفيه خلود في النار وفيه غضب وفيه لعنة ثم إعداد لعذاب عظيم . وهذا ما نستعيد بالله منه . فبعضنا يتصور أن العذاب هو جهنم فحسب ، وقد يغفل بعض عن أن هناك ألواناً متعددة من العذاب . وفي الحياة نرى إنساناً يتم حبسه فنظن أن الحبس هو كل شيء ، ولكن عندما وصل إلى علمنا ما يحدث في الحبس عرفنا أن فيه ما هو أشد من الحبس .

وهنا وقفة وقف العلماء فيها : هل لهذا القاتل توبة ؟ واختلف العلماء في ذلك ، فعالم يقول : لا توبة لمثل هذا القاتل . وعالم آخر قال : لا ، هناك توبة . وجاء سيدنا ابن عباس وجلس في جماعة وجاء واحد وسأله : ألقاتل عمداً توبة ؟ قال ابن عباس : لا . وبعد ذلك بمدة جاء واحد وسأل ابن عباس : ألقاتل عمداً توبة ؟ فقال ابن عباس : نعم . فقال جلساؤه : كيف تقول ذلك وقد سبق أن قلت لا ، واليوم تقول نعم .

قال ابن عباس : سائلي أولاً كان يريد أن يقتل عمداً ، أما سائلي ثانياً فقد قتل بالفعل ، فالأول أرهبته والثاني لم أقنطه من رحمة ربه .

وكيف فرق ابن عباس بين الحالتين ؟ إنها الفطنة الإيمانية والبصيرة التي يبسطها الله على المفتي . فساعة يوجد النبي صلى الله عليه وسلم في صحابته يسأله واحد قائلاً : « أي الإسلام خير » ؟ فيقول صلوات الله وسلامه عليه : « تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »^(١) ويسأله آخر فيجيبه بقوله : « من سلم المسلمون من لسانه ويده » وهكذا كان عليه الصلاة والسلام يجيب كل سائل بما

ونعرف أن آية القتل العمد تتطلب المزيد من التفكير حول نصها « فجزاؤه جهنم خالداً فيها » . وهل الخلود هو المكث طويلاً أو على طريقة التأبيد . . بمعنى أن زمن الخلود لا ينتهي ؟ ولو أن زمن الخلود لا ينتهي لما وصف الحى المكث في النار مرة بقوله :

(من الآية ٨٨ سورة آل عمران)

(خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)

هذا القول يدل على أن لفظ التأبيد في «أبدأ» فيه ملحظ يزيد على معنى الخلود دون تأبيد . وإذا اتحد القولان في أن الخلود على إطلاقه يفيد التأبيد ، وأن «خالدين فيها أبدأ» تفيد التأبيد أيضاً ، فمعنى ذلك أن اللفظ «أبدأ» لم يأت بشيء زائد . والقرآن كلام الله ، وكلام الله منزّه عن العبث أو التكرار . إذن لا بد من وقفة تفيدنا أن الخلود هو المكث طويلاً ، وأن الخلود أبدأ هو المكث طويلاً طويلاً لا ينتهي ، وعلى ذلك يكون لنا فهم . فكل لفظ من القرآن محكم وله معنى . ثم إن كلمة «خالدين» حين وردت في القرآن فإننا نجد الحق سبحانه وتعالى يقول في خلود النار :

النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشِهْقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا

شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴿١٠٨﴾

(١) رواء الطیرانی .

فكان الحق سبحانه وتعالى استثنى من الخلود «إلا ما شاء ربك» . والاستثناء لا بد له من زمن ، فلا نأخذ الخلود بمعنى التأبید ، ولكن الخلود هو زمن طويل ، وكذلك يقول في خلود الجنة :

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ ﴿١٠٨﴾﴾

(سورة هود)

وقوله الحق : «إلا ما شاء ربك» تفيد أن الخلود عندهم ينتهي . مادام هناك استثناء ، فالاستثناء لا بد له من زمن ، والزمن مستثنى من الخلود وعلى ذلك لا يكون الخلود تأبيدياً .

وعلينا أن نتناول الآيات بهذه الروح ، وفي هذه المسألة نجد وقفة لعالم من أعلام العقائد في العصر العباسي هو عمرو بن عبيد ، وكان عمرو من العلماء الذين اشتهروا بالمحافظة على كرامة العلم وعزة العلماء لدرجة أن خليفة ذلك الزمان قال عنه وسط بعض المنتسبين إلى العلم : «كلهم طالب صيد إلا عمرو بن عبيد» وقد كانت منزلته العلمية عالية ونفسه ذات عزة إيمانية تعلو على صفائر الحياة . وكان عمرو بن عبيد دقيق الرأي ، ويحكى عنه قيس بن أنس هذه الحكاية : كنت في مجلس عمرو بن عبيد فإذا بعمرو بن عبيد يقول : «يؤتى بي يوم القيامة فيقال لي : لم قلت بأن قاتل العمد لا توبة له . قال : فقرأت الآية : «فجزاؤه جهنم خالداً فيها» وكان يجب أن يلتفت عمرو بن عبيد إلى أن الإلهام الذي جاءه أو الرؤيا التي أراها له الله بأنه سوف يؤتى به يوم القيامة ليسأل لماذا أفقى بالآية لقتل العمد ، كان يجب أن يلتفت إلى أن ذلك يتضمن أن لقاتل العمد توبة ؛ لأن سؤاله عن ذلك يوم القيامة يشير إلى عتاب في ذلك .

نقول ذلك لنعرف أن الحق سبحانه وتعالى جعل فوق كل ذي علم عليهما . ولكن عمرا ذكر ما جاء في قول الحق : «فجزاؤه جهنم خالداً فيها» . وقال قيس بن أنس : وكنت أصغر الجالسین سنّاً ، فقلت له : لو كنت معك لقلت كما قلت : «فجزاؤه جهنم خالداً فيها» وقلت أيضاً :

